

تدريس العلوم الإسلامية في الجامعة الجزائرية

بين إشكالات المنهج وتحديات الواقع

Teaching Islamic sciences at the Algerian University
Between the problems of the curriculum and the challenges of realityبولخراس كريمة¹¹كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية ، جامعة أحمد بن بلة وهران 1 (الجزائر) kboulakhras2@gmail.com

تاريخ النشر: ديسمبر/2021

تاريخ القبول: 2021/10/31

تاريخ الإرسال: 2020/12/08

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان طبيعة تدريس العلوم الإسلامية بالجامعة الجزائرية انطلاقاً من بيان المقاصد المتوخاة من تدريس هذه العلوم ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها على المستويين العلمي والواقعي، من حيث تلبيتها للمستجدات المعاصرة في مختلف الأصعدة العلمية والفكرية والاجتماعية... إن محاولة البحث عن مدى نجاعة تدريس هذه العلوم يقتضي بحث المناهج المتبعة وما تثيره هذه المناهج من إشكالات سواء من حيث مواردها للتطورات التي صاحبها العملية التعليمية عامة وتعليم العلوم الإسلامية على وجه الخصوص، أو من حيث إمكانية تطوير هذه المناهج وعصرنتها، و ذلك من خلال بحث تحليلي نقدي يحاول الكشف عن مكامن الخلل وعن ما يجب إصلاحه أو تثمينه.

الكلمات المفتاحية: تدريس، العلوم الإسلامية، إشكالات، المنهج، الواقع.

Abstract:

The study aims to demonstrate the nature of teaching Islamic sciences at the Algerian University on the basis of a statement of the objectives envisaged in the teaching of these sciences and the extent to which they achieve the desired goals, on the scientific and realistic levels, in terms of their fulfillment of contemporary developments in various scientific, intellectual and social levels...

The attempt to search for the efficacy of teaching these sciences requires examining the used curricula and the problems that these curricula raise, whether in terms of keeping pace with the developments that have accompanied the educational process in general and teaching Islamic sciences in particular, or in terms of the possibility of developing and modernizing these curricula, through Critical analytical research that attempts to uncover the flaws and what should be fixed or valued.

Key words: Teaching, Islamic sciences, problems, curriculum, reality

مقدمة

ينطلق التكوين في أي مجال من المجالات العلمية ابتداء من تحديد أهمية هذا العلم ومدى خدمته للمجتمع أو الإنسان بشكل عام، وإلا يسكون تكويننا معبرا عن مجرد الترف الفكري الذي لا يرتقي إلى معالجة احتياجات الإنسان ومتطلباته، كما أنّ تحديد أهمية هذا العلم ومدى فاعليته تختلف باختلاف نظرة كلّ مجتمع وأولوياته، لذا لا نستطيع أن نعطي حكما عاما عن أي علم من حيث خدمته ومن حيث تأثيره، بل يتحدد ذلك بما يحدثه هذا العلم من أثر في المجتمع الذي يفعله فيه، ويشكل هذا الأخير عنصرا أساسيا في عملية التفاعل بين احتياجاته وقناعاته السابقة، وبين هذا العلم أو ذلك.

لهذا يمكن القول: إنّ العلوم الدينية وما يتفرع عنها من علوم تحتل الصدارة عند مجتمع يضع الدين ضمن أولوياته اعتقادا وممارسة، بخلاف مجتمع آخر لا يعترف بالدين أو يؤخره من حيث الترتيب، ومن هنا اكتست العلوم الشرعية أهميتها في البلاد الإسلامية عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص، لكونها تشكل ديانة المجتمع واقعا وقانونا، مما يجعل تدريسها والعمل على تطويرها أمرا ضروريا ولازما، وخاصة في ظل المتغيرات الاجتماعية والفكرية التي طرأت وتطرأ بحكم عولمة المجتمعات، والتي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا أمام الدرس الشرعي وما ينتجه من طاقات مهمتها إيجاد الحلول على الصعيد الفكري النظري لكل الأسئلة التي يفرضها الواقع بمتغيراته، وعلى المستوى العملي الذي يفرض عليه تفعيل هذه العلوم في الواقع، وإلا يتحول تدريسها لمجرد دراسة لتاريخ العلوم.

وعلى هذا الأساس نجد أنفسنا مجبرين على النظر في العملية التعليمية بالجامعة الجزائرية باعتبارها المكون الأساسي للإطارات التي يفترض أن تتولى عملية تفعيل هذه العلوم واقعا ومعالجة مشكلات المجتمع، انطلاقا من الإشكالات الآتية:

- هل تستطيع العلوم الإسلامية بما تلتزمه من مناهج وطرائق تدريس أن تخرج فكريا واعيا بمشكلات الواقع وتطلعاته؟ وهل يمتلك هذا الفكر فعلا تصورا حول مقاصد تدريس هذه العلوم وحول كيفية تفعيلها؟ وكيف يمكن ترقية تدريس العلوم الشرعية بما يحقق الأهداف المرجوة منها؟

هذا ما نعمل على بحثه بحثه ضمن أربعة محاور:

- مقاصد تدريس العلوم الإسلامية.

- منهج اختيار المقررات

- آليات تطوير طرق تدريس العلوم الإسلامية

- أشخاص العملية التعليمية

1. مقاصد تدريس العلوم الشرعية:

إنّ الكلام عن مقاصد تدريس العلوم الإسلامية بالجامعة، يعني البحث عن الغرض من تعليم هذه العلوم وعن الغاية المرجو تحقيقها على مستوى المتعلم والمجتمع، وهو ما يفرض علينا التساؤل عن وجود استراتيجية محدّد وواضحة تبين الغرض من تدريس هذه العلوم في الجامعة الجزائرية؟، وهل ينظر لها على أنها مساهم فعّال في تكوين بنية العقل المسلم والتطوير الاجتماعي؟ أم أنّ تدريسها مجرد محاولة للمحافظة على علم يمكن أن يندرج ضمن قائمة الموروث الذي قد يعين تأمله في إيجاد بعض الحلول ولكنّه يصبح أقرب في دراسة لتاريخ العلوم، لا في بنية هذه العلوم ومكوناتها الفكرية والمعرفية.

وحتى يتبين هذا القصد تمت دراسة الموضوع في أجزاء ثلاثة:

1.1. موازنة مقاصد تدريس العلوم الشرعية مع متطلبات الواقع:

تظهر أهمية تدريس العلوم الشرعية من خلال تفعيلها مع الواقع والبحث عن حلول أزمامته ومشاكله، انطلاقا من تحديد مقاصد خلق الإنسان ومن إدراك البعد الحضاري للوجود الإنساني في هذا الكون.

مما يجعل تطلب هذه المقاصد أمرا جوهريا في تدريس هذه العلوم، كما ينبغي أن تكون حاضرة وبينه لكلّ من يساهم في العملية التعليمية، لما يحدثه هذا الإدراك من فاعلية على مستوى التعلم والأداء، يقول الطاهر بن عاشور: " لأجل هذا كان من واجب كل داع إلى التعليم أن يوضح لطالبيه الغايات التي يحصلونها من مزاوله ذلك التعليم سواء كانت غاية دنيوية أو أخروية، لأنّ لكلتي الغايتين طلابا، فتلك الغايات هي التي يجتني منها المحصل على نهاية ذلك التعليم نفعا لنفسه دنيويا أو أخرويا، ووراء هاتين غاية أسمى وأعظم مما يبدو منها وهي إنتاج قادة للأمة في دينها ودنياها، وهداة هم مصابيح إرشادها ... ومهدّو نفوسها إذا أقلقها اضطراب مهادهما..."¹

ولأنّ تدريس العلوم الشرعية، لا ينحصر فقط في المواد المدروسة خلال فترة التعليم الجامعي، بل يمثل البحث العلمي عنصرا أساسيا في عملية التكوين، إذ الجامعة بقدر ما تخرّجه من كفاءات تتوزع في المجتمع، تنتج رصيذا معرفيا يتمثل في أعمال البحوث الأكاديمية ومنتجات الملتقيات والمؤتمرات... مما يجعل كلّ هذه الأعمال محط اهتمام ورعاية عند من يبحث عن حلول آنية والتفكير في آفاق مستقبلية، ولا يتسنى ذلك إلّا من خلال ربط هذه البحوث والدراسات بالواقع ومتطلباته من ناحية، ومن ناحية أخرى إعطاء أهمية لهذه الدراسات بالاستفادة منها واقعا، ولا شك أنّ من أهم أسباب عدم تطوير البحوث بقائها في الرفوف وعدم تفعيلها واقعا.

2.1. مقاصد تدريس المقررات ومدى موازمتها للواقع:

لا نحاول في هذه الجزئية التطرق للمضامين من حيث العناوين المقررة، ولا من حيث طبيعة تقديم هذه المواد، بل الحديث هنا سيقترن عن مقاصد اختيار المقاييس في كل تخصص، والغرض من تدريسها، وهل هذه الاختيارات مبنية على أساس القصد الكلي للعلوم الشرعية بدأ من تنزيلها ومرورا بكيفية

درسها وتفعيلها، أم أن الاختيارات لا تخضع لهذا الضابط؟ فإذا تم إدراك طبيعة الدرس الشرعي والمقاصد التي يصبو إليها وهي الوصول بالطالب إلى الفقه بأقسامه الثلاث " فقه التشريع، وفقه الدعوة، وفقه الاستخلاف" تبين أنه من الضروري البحث عن العلوم التي من شأنها أن لا تقصر عند كل طالب الدرس في مجال دون غيره وإن كان التخصص يتطلب تغليب قسم على قسم آخر. ولا كن لا مجال للإلغاء الكلي، فلا يتصور من طالب الفقه مثلا أن يتخرج من الجامعة وهو لا يعلم شيئا عن التكوين الفكري ومتطلبات البناء الحضاري، كما لا يتصور من طالب العقيدة أو التفسير أن يتخرج وهو جاهل للفقه التشريعي بمختلف مجالاته، ومن هنا يصبح اختيار المقررات أمرا دقيقا يتطلب جهودا لتحديد المقاييس التي تحقق احتياجات الطالب بما يجعله ملما بتخصصه ومدركا لمقتضيات واقعه.

وكما يتوجب مراعاة اختيار المواد المدروسة للمقاصد العامة لتدريس العلوم الشرعية يفترض في تدريس كل مقياس توفر جملة من المقاصد على الأستاذ مراعاتها واستحضارها أثناء درسه، ورغم أن هذا الأمر مطلوب تسجيله حتى في عروض التكوين التي تفتح على أساسها التخصصات، غير أنّ الملاحظ في أحيان كثيرة قصر الأهداف المسجلة في هذه العروض، وذكرها بشكل لا يرتقي إلى مستوى تكوين طالب في ظل التحديات المعاصرة، إذ كيف لطالب الشريعة أن يحقق من تكوينه طرائق معالجة المشاكل والأزمات الحياتية والاجتماعية التي تواجهه في الوقت الذي يكون الغاية من تدريس كل مادة التعرف على مضمون المادة ومعرفته النصوص والأدلة، فالمطلع على بعض عروض التكوين في تخصصات مختلفة (في العلوم الإسلامية) يلاحظ أن الأهداف المعلنة لمعظم المواد المقررة لا تتعدى التعرف، أو الاطلاع، أو الاستيعاب كأقصى تقدير ودون بيان للمقصود من الاستيعاب ولا كيفية الوصول إليه، مع شبه غياب لهدف تمرين الطالب على عملية النقد وكيفية إدراك الأقوال أو الأحكام المناسب لتفعيلها في واقعنا مما لم يعد بالإمكان تنزيله، هذا فضلا عن نقد المضامين لبيان صحتها وصحة استدلالاتها مادامت الأهداف لا تتعدى دائرة التعرف، حتى في مجال النقد فمهمة الطالب أن يتعرف على أقوال العلماء في نقد هذا القول أو ذلك دون أن يمارس هو هذه العملية الصحية التي نلتبس أهميتها بل ووجوبها في كتاب الله سبحانه الذي قصد بناء عقل مفكر وناقد لا يقبل الأشياء إلا إذا أدرك معانيها وصحتها. يقول الطاهر بن عاشور في أثناء بيانه لأسباب تأخر التعليم. " السبب الرابع: سلب العلوم والتعليم حرية النقد الصحيح في المرتبة العالية وما يقرب منها. وهذا خلل بالمقصد من التعليم وهو لإيصال العقول إلى درجة الابتكار، ومعنى الابتكار أن يصير الفكر متهيئا لأن يبتكر المسائل ويوسع المعلومات كما ابتكرها الذين من قبله، فيتقدم العلم وأساليبه، ولا يكون ذلك إلا بإحداث قوة حاكمة في الفكر تميز الصحيح من العليل مما يلقي إليه." ²

إنّ قصد تكوين فكر فاحص للعلوم قادر على إدراك طبيعة المعرف المقدمة له هو ما يوجب تعليم الطالب مناهج التعلم بمختلف أنواعها وبيان كيفية تفعيل ما يتلاءم وطبيعة المادة وخصوصيتها حتى يتم تخريج كفاءات قادرة على التفاعل مع المستجدات وإيجاد الحلول اللازمة.

3.1. التكامل بين مقاصد العلوم الشرعية ومقاصد تدريس العلوم الأخرى:

لم تدرس العلوم الشرعية عند المتقدمين على أساس أنها علوم منفصلة عن بعضها البعض أو عن باقي العلوم الكونية بل نظر لهذه العلوم نظرة كلية متكاملة يبحث فيها العالم عن كيفية الاستفادة من هذه العلوم في بناء الإنسان وفق المنهج الذي قصده سبحانه لتحقيق مقاصده في الوجود لذا " يجد المتتبع للتراث الإسلامي أن علماء المسلمين ركزوا في بيانهم لمفهوم التكامل المعرفي بمناقشة ثلاثة أمور قريبة الصلة بعضها ببعض. هذه القضايا هي الإنسان والنفس الإنسانية، الإنسان والعلم الحسولي أو المكتسب، والإنسان والأخلاق أو التصرفات. وهذه العلوم هي ما يكون نظرة الإنسان المسلم إلى الكون وما يقوم عليه تصوره للحياة، علما أن تصور المسلم للحياة منبثق من العقيدة، والشريعة، والأخلاق، ومن أهم هذه الأجزاء الثلاثة مسألة الإنسان والنفس الإنسانية وكيفية تزكية قواها، وهي العقل والقلب والنفس"³ هذه التزكية التي عدت شرطا أساسيا في تحول سلوك الإنسان ووصوله إلى مستوى الكمال البشري إذا ما تحققت وفق مقصود الشارع الحكيم وأحكامه، وكما اعتبر أنّ تحقيق هذا القصد لا يأتي على وجهه المطلوب، دون معرفة وإدراك للعلم المكتسب سواء لعلوم الوحي أو العلوم العقلية إضافة إلى المنهج الذي يستخدمه الإنسان في التعامل مع المصادر من حيث كيفية الفهم والاستنباط والتنظيم، ويأتي النوع الثالث من هذه العلوم لبيان وجوه التكامل والجمع بين الوحي والعقل، والذي يتم بعملية التفكير والاجتهاد.⁴

إن عملية التكامل هاته هي محاولة بناء للإنسان بمختلف نواحيه الفكرية والنفسية والجسدية، ولكنها عملية بناء مستندة في الدرس الإسلامي في غالب أحوالها بما قرره الشارع الحكيم من منافع لهذا الإنسان أو مستنبطة من أحكامه. وهو ما يمكنه أن يثير أمامنا إشكال كيفية الاستفادة من العلوم الإنسانية المعاصرة مثلا في ظل اعتمادها على مناهج غربية غريبة عن النصوص الشرعية و تأصيلات السابقين؟

هذه المسألة غاية في الأهمية من حيث أنه لا يمكن عزل العلوم الإسلامية عن التطورات العلمية والدراسات التي تهتم ببناء الإنسان وتكوينه، فهي واقعا تساهم في بناء أفكار شريحة واسعة من المسلمين، وفي الوقت نفسه يجب أن تراعي التخصصات المهمة بهذا الموضوع طبيعة الإنسان المسلم وطبيعة تفكيره حتى يمكن أن تحقق الهدف المرجو من دراستها وهو بناء الإنسان بناء متوازنا روحا وفكرا، وأي تعسف في الانعزال أو التطبيق ستكون نتائجه وخيمة حتما.

فإذا أريد للعلوم الإسلامية أن تكون جزءا من الحل فمن الضروري أن لا تبقى منعزلة عن باقي العلوم، حتى لا يحدث ذلك التصادم بين التخصصات والمناهج ويحاول كلّ فريق فرض منهجه وتخصصه على الآخر دون معرفة مسبقة بهذا العلم ولا حتى احتكاك به ، فيصبح التغيير تجزيئيا لا فائدة منه بل تصبح محاولات التغيير متضاربة متعارضة بما يجعل الجهود تذهب هباء، يقول عماد الدين خليل: "ألا يمكن أن تخرق موضوعات أو مفردات علوم الشريعة سائر العلوم الإنسانية، وأن تؤسس لها

أقساماً أو فروعاً لها في تلك الكليات والمعاهد لكسر العزلة وتحقيق التحام أكثر بين مقاصد الشريعة وسائر المعارف الإنسانية،... فيكون هذا... على الأقل تنفيذ بداية صحيحة قد تؤول مهما طال الوقت إلى نتائجها المنطقية المتوخاة في التعامل مع سائر المفردات المعرفية، في شتى التخصصات مع الثوابت الإسلامية نفسها⁵ وهذا سؤال مشروع لمطلب مشروع مادام من نتاجه تكوين إنسان منسجم مع مرتكزاته الدينية وثوابت عقديته وبين ما يتلقاه في الجامعة من معارف، إن التجاهل الكلي أو الجزئي للتركيبية النفسية والاجتماعية للطالب أثناء عملية التكوين لن تخرج لنا إنساناً متوازناً مع واقعه ومع نفسه، وهذا ما يفسر لنا وجود مكونين في تخصصات إنسانية واجتماعية غير قادرين على إيجاد حلول لمشاكلهم فضلاً عن مشاكل الأمة، والأمر نفسه بالنسبة لطالب العلوم الإسلامية الذي يكون بمعزل عن علوم العصر ومتطلبات الواقع، إذا لم يُطعم تخصصه بالعلوم المعاصرة وبالمعارف الآنية لكل فترة تعليمية، سيخرج إلى واقع يجهله وسيتعامل مع أمور عصره بما يفرضه عليه الماضي الذي عاش فيه ولم يخرج من كنفه، من هنا يبدأ معه شعور الغربة والتهميش، وهي مشاعر سلبية من شأنها أن تحطم أي طاقة ابتكارية في نفس هذا المتخصص في علوم لم تربطه بواقعه وأشعرته بالعجز عن إيجاد حل في الوقت الذي يفرض عليه ذلك.

2. منهج اختيار المقررات:

لا يمكن الكلام عن تحديد مقاصد الدرس الشرعي وتطوير تدريس العلوم الإسلامية بما يحقق الأهداف والغايات الكبرى لهذه العلوم، بمعزل عن كيفية تحقيق هذه الأهداف وتحويلها من دائرة الرغبة في التغيير إلى دائرة العمل على ذلك وتحقيقه، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بمعزل عن المضامين والمقررات التي تدرس للطالب، بل تعتبر هذه المقررات أساس أي عملية تعليمية و أي عملية تغيير، ومن هنا يمكن القول: " إن عملية البناء الفكري وأي تطلع لتغيير يجعل العلوم في مستوى متطلبات الواقع الإسلامي والإنساني على حد سواء، يوجب اختيار مضامين مدروسة بدقة يمكنها تحقيق هذه المقاصد، وذلك لأن " محتويات المناهج تمثل الميدان الذي يتم من خلاله ترجمة تلك الأهداف ترجمة علمية وتحويلها إلى واقع ملموس قابل للتقويم والمقايسة"⁶

وهو ما لا يتم دون تحديد ضوابط ومرتكزات يمكن من خلالها اختيار هذه المضامين واختيار طرائق تنزيلها.

هذا سيتم بيانه وفق ثلاثة محاور:

1.1. مراعاة المضمون لقضايا الفقه بمقوماته الثلاث (فقه التشريع، فقه الدعوة، الفقه الحضاري):

إن الحديث عن تكوين طالب متخصص في العلوم الإسلامية مؤهل للتفاعل مع الحياة ومعالجة مشاكلها وما يحدث فيها من مستجدات يستوجب توفير تكوين يراعي مختلف المجالات التي تضمنتها الشريعة الإسلامية نصوصاً ومنهجاً سواء من حيث تكوين الإنسان في نواحيه النفسية والفكرية أو من حيث البناء الاجتماعي والتطوير الحضاري، فإذا لم تراعى شمولية هذا الدين الذي يفترض على أصحابه الإمام بمختلف العلوم التي من شأنها تحقيق المقاصد الشرعية المتوخات من التنزيل ظهر الخلل والعجز

عن الرقي بهذه العلوم وعجزها في تحقيق مقاصدها، يقول محمد الطاهر ابن عاشور بيانا لأهم أسباب تخلف العلوم الشرعية: "عرو التعليم عن مادة الآداب وتهذيب الأخلاق، وشرح العوائد النافعة وغيرها، وهو السبب الذي قضى على المسلمين بالانحطاط في الأخلاق والعوائد، وقد اعتنى المسلمون في صدر الإسلام بذلك فتلقوا آداب القرآن وهدى الرسول ثم عززوه في عصور نهضتهم بعلوم وآداب الشريعة والمواعظ وأما إهماله بعد ذلك فسببه تأخر المسلمين وقصر أنظارهم واعتقادهم أنّ العلم منحصر فيما تتضمنه القواعد العلمية كالنحو والفقه، وبعبارة أخرى ميل طائفة العلماء إلى الحفظ والاستكثار من فروع المسائل ومن عدد العلوم"⁷ ولاشك أن ابن عاشور يعتبر الاقتصار على الفقه التشريعي والاهتمام ببيان طبيعة الأحكام دون ربط بالجانب الأخلاقي وكيفية تفعيل الأحكام سلوكيا بما يضمن تكوين إنسان متوازن لم يكن سببا في تأخر العلوم فحسب بل كان سببا في تأخر الأمة كلّها، لكونها أهملت أقساما أخرى من فقه الحياة الذي شرعه سبحانه بمختلف شعبه:

. الفقه الشرعي الذي يتعامل مع الجزئيات والكليات ووفق المقاصد الكبرى للشريعة التي تجعل الفقه يصب في الهدف الكبير من الخلق ومن الوجود.

. الفقه الدعوي الذي يملك آليات إقناع الناس في كل مكان وزمان بأحقية هذه الشريعة وأفضليتها في حكم الحياة وقيادتها.

. الفقه الحضاري الذي يعيد تشكيل الحياة وفق مقاصد الشريعة، في ضوء إدراكه لقوانين الحركة التاريخية وسنن الله في الخلق، والعالم، والوجود، قصد صياغة مشروع الحضاري المتميز والتحقق في الوقت نفسه بالصيغ المناسبة للتعامل مع الحضارات الأخرى أخذًا وعطاءً.⁸ يقول د عماد الدين خليل: "إن إحدى مشاكل المناهج الجامعية بصدد علوم الشريعة أنها تعطي طلابها الفقه الشرعي وتمضي معهم في الفقه الدعوي إلى منتصف الطريق، ولكنها لا تكاد تعطيه شينا عن الفقه الحضاري فما هي ذي الحلقة الضعيفة في عقل خريجي العلوم الشرعية والتي تساعد بدورها على حفر خنادق، وتعميق الهوة بين الشريعة والحياة، وتعين على تأكيد تلك الثنائية المقيتة (علوم الدنيا وعلوم الآخرة) التي عزلت ولا تزال حشود الخريجين عن الدخول في نسيج الحياة وإعادة صياغتها فضلا عن تسلم مراكز القيادة فيها والشهادة عليها."⁹

إنّ إشكال عدم الاهتمام بهذا القسم أدى إلى عدم تفهم تاريخ هذه الأمة وطبيعة حضارتها والفلسفة التي بنيت عليها الشريعة الإسلامية بمختلف أقسامها، فلم يعد الفكر المسلم يعرف عن أمته إلا أنها سادت يوما ولا علم له بالآليات ولا الأسباب ولا الأصول التي ارتكزت عليها في عملية البناء، مما يجعل خطابه مجرد شعارات فارغة من الروح التي أنتجت هذه الحضارة وأبدعتها.

2.1.. مواعمة المضمون لتحقيق قصد توحيد الأمة:

رغم سعة مجالات المقاصد المرجوة من تدريس العلوم الشرعية وشمولها لمختلف مستجدات الحياة ومختلف قضاياها إلا أنني ارتأيت إفراد هذا القسم بالذكر والتنبيه على ضرورة عمل المقررات على تحقيقه لسببين:

الأول: أن وحدة الأمة وقوتها تعد من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية التي حثت عليها بشكل غير قابل للاحتمال أو التأويل نصوص الكتاب والسنة. وهو ما أكده محمد الطاهر ابن عاشور بقوله: "لم يبق للشك مجال يخالجه به نفس الناظر في أنّ أهم مقصد للشريعة من التشريع انتظام أمر الأمة وجلب الصالح إليها، ودفع الفساد عنها."¹⁰

الثاني: الحالة المزرية التي وصلت لها الأمة نتيجة التفرق والتشردم الذي يحاول فيه كل طرف إلباسه لباسا دينيا بما أصبح يشكل خطرا على الأمة وعلى الدين على حد سواء.

ومن هنا وجب البحث عن علاج ناجع لهذه الحال ينطلق من تصحيح المنظومة التعليمية التي من أهم مهامها بيان حقيقة هذه الشريعة وأهم الأزمات التي اعترتها نتيجة الخلط بين الشريعة وبين فهوم الناس لها، وحتى يتسنى تحقيق هذا القصد يتوجب اتباع منهج يراعى فيه عدة أمور أهمها:

. التركيز على الثواب والتميز بين دائرة الثابت من المتغير:

أكد علماء الشريعة بعد استقراء النصوص، والأحكام، والقرائن، والأحوال أن للشريعة وأحكامها وتعاليمها صفتين:

. صفة الثبات والقطع، وصفة التغير والظن.

وأطلقوا صفة الثبات والقطع على أحكام اعتبروها من المسلمات والمقررات الدائمة والثابتة رغم اختلاف الأزمنة والأمكنة، فلا يمكن تعديلها أو تنقيحها بموجب المصلحة الإنسانية مهما ادعي تحققها أو ظهورها ومهما بلغت لها الحاجة.

وأطلقوا صفة التغير على الأحكام التي روعيت فيها البيئات والظروف ومسايرة أعراف الناس وعاداتهم¹¹ ولاشك أن هذا التقسيم نابع من إدراك حقيقة جوهرية وهي أنّ هناك مجالا في الشريعة لا يجوز التنازل عنه أو الاختلاف حوله، هو ثابت هذه الشريعة، ومجالا آخر يمكنه أن يتغير ويتبدل تبعاً لتغيرات الزمان والمكان، كما يمكن الاختلاف فيه ويمكن تفهم طبيعة هذا الاختلاف ومبرراته، ولأن مقررات علوم الشريعة بمختلف تخصصاتها ومجالاتها "لا تخلو من أن تكون أصولا عامة وقواعد كلية ومقاصد سامية تتسم بالثبات وتسمو على المراجعة والتطوير والتغيير والتبديل، كما لا تخلو من أن تكون تلك المعلومات فروعاً ووسائل، بل وأحكاماً اجتهادية لا تتسم بالثبات ولا تسمو على المراجعة والتطوير والتغيير والتبديل

لتأثرها بظروف الزمان والمكان¹² وجب تدريب الطالب على كيفية التمييز بين القسمين وعلى كيفية التعامل مع كل قسم منهما.

. التمييز بين الأقوال ذات البعد الاجتهادي المطلق وبين الأقوال ذات الأبعاد المتغيرة.

يشكل التراث الفقهي بمختلف مستوياته رصيذا معرفيا ضخما لا يمكن تجاوزه أو تجاهل قيمته وما يتميز به من خصائص علمية وفكرية تستطيع خدمة ودعم أي فكر آخر، ولكن في الوقت نفسه يمكن اعتبار أنّ قسما مهما من هذا الفقه كان تتاج تفاعل هذا الفكر مع نصوص الوحي من ناحية ومع مقتضيات ومتطلبات الواقع الذي كان يعيشه من ناحية أخرى، ومن المجازفة الفكرية أن نضع كلّ هذا الفكر في ميزان واحد دون تمييز بين ما هو من قبيل الاجتهادات المطلقة التي يمكن أن تعمل في كلّ زمان ومكان، فهي وإن كانت تعد فهم رجال ولكنه فهم مرتكز على قلب غايته البحث عن رضا الله سبحانه وفكر سليم امتلك آليات الاجتهاد بمختلف مستوياتها العقلية والعقلية ولعل أهمها قريهم من زمن التنزيل، وامتلاكهم زمام اللغة، وفي الوقت نفسه يوجد قسم هام من هذه الاجتهادات والأقوال مبني على اعتبار المرحلة ومراعاة أحوالها وهو ما تنبه له حتى أصحاب هذه الأقوال لما أصلوا مسألة تغير الفتوى بتغير الزمان والأحوال، وكذا تغيرت القضايا الفكرية والتفاسير والآراء تبعا لتغير معارف السامعين ومقتضيات الأحوال، وعلى هذا الأساس ينبغي مراعاة اختيار المضامين التي تركز على الأقسام التي من شأنها خدمة واقعنا المعاصر وترك الخوض في كثير من المسائل التي لم تعد تخدم هذا الواقع مع بيان طبيعة هذا المسائل والخلفيات التي أنتجتها.

إنّ طبيعة التكوين المبني على أساس التمييز بين القول والقول من حيث طبيعة كل واحد منهما تصنع فكرا قادرا على النقد وعلى معرفة الاختيارات السليمة الموائمة لمتطلبات المرحلة، مادام العلماء وفي كل مرحلة كان لهم اختياراتهم ومراعاتهم لواقعهم.

وكما ينبغي في المقررات الجامعية أن تراعي التفصيل بين الأقوال، يفترض بها أيضا العمل على إبراز المشترك بين العلماء والتقليل من الاهتمام بمسائل الاختلاف. وهو منهج يختلف عن ما استقر في الكثير من المناهج التي اهتمت ببيان الأقوال المختلفة، والتي يظهر منها كبير اعتناء بالخلافات وترك القسم المشترك دون ذكر أو بيان وهذا المنهج وإن اعتمد في طريقته على أن المسائل المشتركة معروفة وواضحة في ذهن الطالب ولكن مع تغير طبيعة المتعلم وواقع التدريس وطرائقه أصبح من الصعب على الطالب أن يلمّ بالمشترك والمختلف أيضا، مما يجعل عملية التركيز على الاختلافات تشعر بأن هناك خلافا كبيرا بين العلماء، وأنّ دائرة المشترك قليلة إن لم نقل منعدمة، يقول د. قطب مصطفى سانو: "فإنّ ما نشهده من تركيز . نحسبه منكورا مكروها . على المختلف فيه هو الذي رى ولا يزال يربي لدى النشء شعورا متصاعدا بأنّ أهل القبلة . المصلين . يختلفون في كل شيء سواء في مجال العقيدة أو الفقه، أو في مجال التربية، بل يخيل إلى كثير من الجيل الصاعد . وهم على حق . أنّ مساحة الاتفاق بين الأمة تكاد تكون شبه معدومة، وأنّ مساحة الاختلاف بينهم واسعة لا حدود لها."¹³

3.2. استجابة المضامين المقررة لمستجدات الواقع:

لا شك أن العلوم التي تكون بعيدة عن الواقع وغير مستجيبة لمتطلباته، لن تجد لها قابلية تعليم عند المتعلم ولا إمكانية تفعيل في الحياة، لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في المقررات العلمية من ناحية موافقتها للحياة المعاصرة ومن حيث قابلية الطالب لتلقيها وتفاعله معها، وأحسب أنه لن يتحقق ذلك ما لم تراعى الشروط الآتية:

. دراسة المواضيع المعاصرة وتجاوز المواضيع التي لم تعد مناسبة للعصر.

تشكل المضامين أهم عملية بناء في فكر المتعلم لذا أوليت مختلف الدراسات قديما وحديثا أهمية كبيرة لهذا الأمر، فقد كان انتقاء المواضيع والبحث عما يناسب المستوى التعليمي للمتعلم أمرا أساسيا في التدريس، وهذا ما يجعل اختيار المضامين في الدرس الشرعي بالجامعة أمرا ملحا لا على صعيد تحقيق قدرة الطالب على استيعاب المحتوى فحسب، بل وعلى صعيد بنائه الفكري الذي يمكّنه من أخذ رصيد علمي معتبر، وفي الوقت نفسه يستطيع توظيف هذا الرصيد إذا ما خرج للواقع وتفاعل معه، وهو أمر لا يمكنه تحصيله ما لم يتكون وفق معطيات هذا الواقع بمضامين تعالج قضايا ومساائل ومشكلاته، وأساليب تساعد في التعرف على كيفية الربط بين علوم السابقين والمعطيات المعاصرة وكيفية الاستفادة من هذه العلوم في إيجاد حلول لما يعترضه من مشكلات، وهو ما يوجب التخلي عن كثير من القضايا والمباحث الجزئية التي كانت ضمن مناهج الدرس الشرعي سابقا سواء في مجال الفقه، أو العقيدة، أو التفسير، وغيرها من التخصصات، وإضافة القضايا المعاصرة المتوجب بحثها في كل مجال، فإذا فقدت هذه الخاصية فقدت فاعليتها بالنسبة للطالب والمجتمع على حد سواء. هذه المسألة وعلى أهميتها لا زالت لم تلق الاهتمام اللازم في الكثير من التخصصات الشرعية على تنوع مجالاتها، مازالت البرامج في العقيدة تركز كبير جهدها على المدارس الكلامية بمختلف أنواعها وعلى طرائق استدلالها و فلسفاتها، بعيدا عن ما يفرضه الواقع من مسائل الإحاد، والفلسفة المادية، والهيمنة العلمية على الحقائق النصية، وغيرها من الأمور التي تستوجب الوقوف عندها لحل مشكلاتها، وما زال الفقه يتناول والاستجمار، وبيع النجش، وتلقي السلع، والمزابنة، والمحاولة وبيع الحصة، المنابذة، والرق..... وهي أمور وإن وردت فيها نصوص لبيان أحكامها ولكن لا يلزم استحضار أمور لم تعد موجودة أصلا في حين يوجد قضايا كثيرة تستوجب بيان أحكامها وكيفية الاستدلال عليها نحو المداولات المالية المعاصرة العلاجات الجينية وما حدث من تطور على مستوى الهندسة الوراثية، وقضايا الاقتصاد ومستجدات السياسة والاجتماع وغيرها مما يتطلب بيان أحكام إعمالا للقواعد والأصول المركز عليها في عملية التأصيل والتدليل.

إنّ الإقتصار على القضايا القديمة التي يصعب على الطالب فهمها وتفهم طبيعتها فضلا عن تفهم سبب دراستها ما دامت غير موجودة في واقعه يجعل منه مجرد متلقي للمعلومة غير متفاعل معها مما

يفقد عنده الرغبة في البحث والدراسة، وهو ما يستوجب وبشكل مُلح إعادة النظر في مثل هذه المواضيع والتخلي عن تدريس ما لم يعد موجودا واقعيا، مع ادراج القضايا والمستجدات المعاصرة سواء في النواحي العقيدية والفكرية والفقهية والتفسيرية...

. تجديد لغة المقررات:

وكما ينبغي مراعاة المضامين المتناسبة مع الواقع من حيث المواضيع المعالجة ومن حيث كيفية تفعيلها يجب مراعاة اللغة التي تقدم بها هذه المواضيع حتى تكون قريبة من فهم الطالب ويكون قادرا على إدراك حقائقها، وأي تجاهل لهذه المسألة لن يحقق الأهداف المرجوة، إذ سيشعر الطالب بالغرابة اتجاه هذه اللغة حال تلقاها وحال تقديمها، يقول د عبد الحميد المجالي: " إن الناظر في التراث الفقهي الإسلامي يلاحظ أنّ قضاياها ومسائله قد كتبت بلغة العصر الذي عرضت فيه، وكانت لغته مفهومة واضحة وقادرة على استيعاب معطيات العصر الحضارية وأساليب التعامل معها، ومهما يكن من أمر فإن تقدم الزمان واختلاف البيئات الاجتماعية، وتفاعل الثقافات مع بعضها البعض، وتطور لغة العصر وموازينته ومقاييسه، وما رافق ذلك من تقدم علمي وحضاري شامل، يستدعي إعادة النظر في محتوى مادة الفقه الإسلامي ... وتقديمها في صورة جديدة قادرة على مواكبة الحياة المعاصرة."¹⁴

ولعلّ أهم مسألة يجب إعادة النظر فيها اللغة التي يقدم بها الفقه للطالب والحال نفسه بالنسبة لباقي المواد والتخصصات، مادامت أكثر المقررات مبنية على العلوم والمعارف التي أصّلها السابقون وقد دُوّنت بلغة عصرهم، وهي لغة بعيدة عن اللغة المعاصرة لما اعترى هذه الأخيرة من تغيير وتبديل في الأساليب والمصطلحات.

هذا الأمر تنبه له الكثير ممن اشتغل في الدرس الشرعي فعمل البعض على كتابة تأليف بلغة مناسبة للواقع لاعتبارات تعليمية أملت عليها تجربتهم في تدريس هذه العلوم بالجامعات والمعاهد وملاحظتهم الصعوبات التي كان يواجهها الطلبة في التعامل مع كتب التراث.¹⁵

ولكن هذه الجهود تبقى مؤلفات تبنى فيها أصحابها قناعات معينة ينبغي ملاحظتها عند العمل على تجديد لغة المقررات. وهذا لا يعني أن يقف حدود التعليم بلغة معاصرة ويعزل عن كتبر من العلماء المؤسسين لهذه الفنون بل القصد الاهتمام بتعريف الطالب بالعلم وبمختلف مباحثه وخباياه كما يهتم أيضا بتعليمه لغة الفن ومن ثم ربطه بالمصادر المؤسسة له.

. انسجام الأمثلة مع الواقع:

تعد الأمثلة من أهم الوسائل المستخدمة في العملية التعليمية لكونها تساعد في تقريب الموضوع، ونقل العقل من الصورة المجردة إلى عالم المحسوس، بما يجعل القاعدة أو المسألة أمرا مدركا لدى الطالب، لذا اتبع المتقدمون في كتاباتهم هذا الأسلوب لتوضيح ما أصّلوه من أصول وقواعد، وهي أمثلة من واقعهم، ومعروفة ومتداولة عندهم فلم تكن تشكل أي معوق علمي عند عرضها أو استعمالها، ولكن

مع تغير الزمان وتبدل المعارف والأساليب الحياتية أصبحت الكثير من هذه الأمثلة غير قادرة على تحقيق قصد إيرادها في تلك المصنفات بل العكس أصبحت التمثيل بها يُشكّل على ذهن الطالب، فبدل أن يتقرب له المعنى وتتجلى له الصورة، يتحول إلى البحث عن معنى هذا المثل أو ذلك وبالتالي إهمال القاعدة أو المسألة التي لأجلها سيق المثل.

ومن هنا وجب مراعاة المثل وعرضه بشكل مدروس وعدم الاكتفاء بسرد أمثلة لا وجود لها فعليا أو تغييرت طبيعتها، نحو التمثيل للبيوع المنهي عنها بعدم جواز بيع البعير الشارد، والعبد الآبق، واللبن في الضرع، وفي الأصول بالتمثيل في الكثير من القواعد بالمرأة كتعليق الطلاق والحلف به وقياس علاج المرأة على السكن المستأجر، وغيرها من المسائل التي يمكن أن تصنف ضمن مسائل المساس بكرامة المرأة في عصرنا، وكذا ما يتعلق بالأطفال والإنسان على وجه العموم، لأن طبيعة الفكر الإنساني المعاصر لا تستطيع أن تستوعب الكثير من الأمور التي كانت معروفة عند المتقدمين وتشكل جزءا من مجتمعاتهم، وأعرافهم، في حين أصبحت مرفوضة أو مجهولة واقعا، مما يجعل التمثيل بها مخرج عن مقاصد الدرس وأهدافه.

3. تطوير طرق تدريس العلوم الإسلامية:

تحدد طرق التدريس مسار العملية التعليمية بل هي مرآة النظام التعليمي كلّ، لذلك ظهرت اهتمامات واسعة تدعو لإصلاح طرق التدريس، وتعددت المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تناقش وتبحث هذه المشكلة، كما كثرت الدراسات والبحوث الميدانية التي تهدف إلى التوصل لأفضل طرق وأساليب التدريس.

وهذا الاهتمام ليس وليد الساعة بل أمر أدرك أهميته كلّ من اشتغل بالتعليم والتدريس قديما وحديثا، وهو ما جعل بعض المربين المسلمين يؤلفون كتباً في هذا المجال لبيان طرائق التدريس والعمل على تطويرها بما يحقق الأهداف والغايات المرجوة من العملية التعليمية، أمثال الزرنوجي وابن جماعة، وقد أكد ابن خلدون أهمية طرائق التدريس عندما اعتبر التعليم صناعة، وأوضح أنّ عدم ملاءمة طريقة التدريس يؤدي إلى تبديد الجهود وإطالة الوقت دون الوصول إلى نتائج أفضل.¹⁶ حيث يقول: "مما يشهد بذلك في المغرب أن المدة المعينة لسكنى طلبة العلم بالمدارس عندهم ست عشرة سنة، وهي بتونس خمس سنين وهذه المدة بالمدارس على المتعارف هو أقل ما يأتي فيها لطالب العلم حصول مبتغاه من الملكة العلمية أو اليأس من تحصيلها، فطال أمدها في المغرب لأجل عسرها وقلة الجودة في التعليم خاصة لا مما سوى ذلك"¹⁷

ويظهر هذا القول الهوة الكبيرة التي توجد بين طريقة جيدة في التدريس وأخرى غير مناسبة، وهو ما يجعل التفكير في تحديث أساليب التدريس وتطويرها أمرا ضروريا، يجب أن يراعى فيه وجود ذلك التناسب المطلوب بين الأهداف والطرق، وبين هذه الطرق والمضامين، يقول محمد الطاهر ابن عاشور: "لم يكن التقدم العلمي معتمدا إلا على إخلاص الأساتذة والمتعلمين في بث العلم وطلبه، وعكوف الفريقين

على ذلك وحبسهم عليه معظم أوقاتهم ونفيس أعمارهم وقد كان لهم من بساطة الأحوال الاجتماعية في تلك العصور أكبر عون على ما تدعوهم إليه همهم.¹⁸ وإذا كان ابن عاشور قد أوعز سبب فتور الهمم لاختلاف طبيعة الأحوال النفسية والاجتماعية في عصره، فكيف سيكون الحال مع طالب يعيش عصر الانفتاح بمختلف مستوياته؟

وإذا كان الهدف من طرق التدريس هو تحقيق المقاصد المسطرة من دراسة العلوم الشرعية، فعلى المشتغل في هذا الميدان أن يراعي ثلاثة مسائل متصدرة الأهمية. رغم التنوع الكبير الذي تعرفه الطرق التعليمية المعاصرة. وهي:

. شد انتباه الطالب وتحفيزه

. تنمية الفكر النقدي عند الطالب

. تشجيع روح البحث والإبداع

1.3. شد انتباه الطالب وتحفيزه:

والأساليب كثيرة في هذا الباب ومتنوعة يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

. استعمال أسلوب الحوار والمناقشة: بحيث يكون الدرس موضوعا للنقاش بين الأستاذ والطلبة عن طريق الأسئلة المثارة والإجابات التي من شأنها أن تزيد من فاعلية الدرس وأن تفتح آفاقا للبحث عن إجابات أخرى قد يكلف الطالب بالبحث عنها مستقبلا مما يوجد توادلا بين المجموعة كلاً وبين الدرس، وفتح أفق البحث العلمي أيضا.

. استعمال التكنولوجيا المعاصرة: وهو أمر مهم في التعليم اليوم حيث يعد تنوع الوسائل من الطرق المهمة في شد انتباه الطالب وفي تفاعله مع الدرس كما يعد أيضا وسيلة تعليمية فعالة لما تحدث من مساعدة على الإفهام وعلى ترسيخ المعلومة.

. تنوع الأنشطة: بأن يعمل الأستاذ على التغيير بالانتقال من نشاط لآخر بما يضيف حيوية أثناء الحصة نحو استعمال أسلوب التشجير، الكتابة على السبورة، طلب مناقشة مسألة معينة أو اقتراح قضية يفتح فيها باب النقاش بين المجموعة ويعمل كل طرف على محاولة تأييد رأيه بالأدلة، العمل على إضفاء روح المرح والدعابة أحيانا من خلال استحضار أمثلة واقعية فيها ربط بالدرس وفيها الطرفة في الوقت نفسه، مع العمل على التنبيه لمحاوِر الدرس والربط بين عناصره من حين لآخر.¹⁹

استعمال أساليب الترغيب والتشويق والتحفيز: وهي أساليب قرآنية وسنة نبوية في التعليم وبيان المعلومة لما تحده هذه الأساليب من ربط علاقة روحية بين المتلقي والموضوع من ناحية بحيث يتحول الطلب من مرحلة طلب التعلم إلى مرحلة حب التعلم وهناك فرق كبير بين القسمين، كما تعمل على بناء علاقة إيجابية بين الطالب والأستاذ، علاقة قائمة على تعزيز الثقة في نفس الطالب واحترام مشاعره وتقدير ظروفه وجهوده، وهي أمور كلها تثبت الفاعلية عن الطالب وتفتح أمامه آفاق البحث والإبداع.

2.3. تنمية الفكر النقدي عند الطالب: أصبحت تنمية الفكر النقدي مثار اهتمام عند المشتغلين بالتعليم والتدريس لما لهذه المهارة من أثر في تطوير كفاءات المتعلم وتحفيزه،²⁰ وهذا ما يتطلب تنوع الطرق والأساليب التي من شأنها تعزيز هذا القسم وخاصة وأن الفكر النقدي يعد من الأمور التي تفتقرها مناهج تدريس العلوم الشرعية في الغالب، وذلك لارتباط مفهوم النقد بذكر النقائص والعيوب لا كونه عملية إجرائية تبين صحة الأمر وقيمه أو العكس، ومن ناحية أخرى النظر للتراث الإسلامي نظرة التقديس الذي جعل أمر بحث أي خلل فيه وكأنه بحث عن الخلل في النص ذاته رغم أن الجميع يعترف بأنه نتاج فكر بشري وأن هذا الفكر كغيره معرضة للخطأ تنظيرا وتنزيلا وعليه حتى يتم تنمية هذه الآلية يتطلب جملة من المسائل منها:

. النظرة الموضوعية للتراث: ويكون ذلك من خلال التعامل مع التراث على أنه نتاج جهود جبارة أنتجها العقل المسلم ولكنه نتاج بشري تأسس وفق ظروف ومعطيات تختلف عن معطيات الواقع الذي نعيشه مما يجعل الكثير منه غير قابل التطبيق على أحوالنا ولأنه نتاج بشري أيضا قد يعتريه الخطأ وعدم الموضوعية في بعض الأحيان، وكما يمكن الطالب إدراك هذه الطبيعة يفترض التطبيق المباشر لعملية النقد أثناء الحصة ويكون ذلك من خلال قراءة النصوص وإيراد الأقوال ومناقشتها لا بأقوال أخرى ولكن مناقشتها من الطلبة بذكر أهم الإشكالات والاعتراضات ثم الإجابات والتصحيح إن تطلب الأمر تصحيحا، إن عملية النقد هته ستعمل على تفهم الطالب طبيعة التراث وتجعل عنده حصانة اتجاه كل الشبه التي تثار حول الموضوع لأنه تعرف على طبيعة التراث وفلسفته والأحول التي قيل فيها.

. فتح باب الحوار: أي تشجيع الطالب على الأسلوب الحواري الذي يفتح أمامه أفق التفاعل مع المعارف والمعلومات، فيصبح الحوار صفة ملازمة لتفكيره تؤهله لمناقشة المسائل المعروضة عليه ومناقشة أدلتها واستدلالاتها، ويتم ذلك بفتح حرية الأسئلة مهما كانت طبيعتها ما دامت في مقام التعلم، عرض الإشكالات، اقتراح الحلول واستحضار الآلة والحجج المدعمة لرأيه سواء تعلق الأمر بأقوال أو قضايا سابقة، أو بمسائل مستجدة.

. التجرد والموضوعية: تعد الموضوعية من الأسس التي يجب أن يتربى عليها فكر الطالب وتنطبع في سلوكه، وحتى تنتمي هذه الموضوعية يتوجب عرض الأقوال بعيدا عن أصحابها وهي مسألة جديرة بالتجربة والتطبيق، حتى يتحرر الطالب من تأثير صاحب القول على القول، فكثيرا ما نجد أن الترجيح مثلا مبني على أن صاحب القول فلان أو فلان وإن حاول الطالب إنكار ذلك وعليه يمكن تدريب الطالب على فهم المسألة والتعرف على أدلتها بغض النظر عن من قال بها.

. النقد العلمي المتوازن: ويتحقق من خلال تكوين الطالب تكوينا يجعله يستحضر كل الأقوال والصدق في إيرادها من غير إهمال للسياقات التي قيلت فيها، مع التخلي عن الأساليب التي تجعله يقبل القول

جملة أو يرده جملة، بل على الأستاذ تعريفة بأن كل مدرسة مهما كان الخلاف بينها وبين غيرها تتسم بمميزات وخصائص يمكن الإفادة منها وبالتالي وتوظيفها في مجالها، وهو ما ينتج عنه تقبل المخالف والتقريب بين الأقوال من ناحية والموضوعية في النقد التي تجعل منه عملية إجرائية تبين مواطن القوة ومواطن الضعف عند المدرسة أو في القول.

3.3. تشجيع روح البحث وإبداع: وهي الروح التي تجعل الطالب يبدع في معالجته للمواضيع وفي حله للمشاكل التي تقابل في الدرس وفي الواقع بعد خروجه للحياة العملية ويتحقق ذلك بمسائل منها:

. **تحفيز الطالب على تقديم الاستدلالات العقلية:** ويتم ذلك من خلال تعويد الطالب على توظيف الأدلة العقلية إضافة للأدلة النقلية، وعدم الاكتفاء بما يعرض عليه من أدلة بل يحفز على البحث عن أدلة إضافية من شأنها تعزيز الموضوع ثم مناقشة هذه الأدلة وبيان وجه استدلاله بها، وهي طريقة تعودده على البحث عن الأدلة واستحضارها، وترسيخها.

. **تقديم بعض المسائل بطريقة الجدل العمي والمناظرة:** بحيث يعمل الطلبة في شكل مجموعات لمناقشة مسألة علمية بطريق المجادلة والمناظرة يعمل فيها كل طرف على تأييد قوله بالأدلة العلمية والمنطقية ومحاولة إقناع الآخر بصحة رأيه، وتساهم هذه الطريقة زيادة على كسب الطالب الثقة في إمكانياته، ترسيخ المعلومات التي تلقاها، ومعالجة القضايا الواقعية التي تتطلب ردودا علمية عندما تواجهه في الحياة.

. **فتح أبواب المبادرة:** بحيث ينتقل الطالب من مجال التلقي واستقبال المعلومة إلى مجال اقتراح المبادرات عن طريق الأنشطة المختلفة داخل الحصة وخارجها وهذا لا يمكن تحديه مادام يعود إلى ما يمكن الطالب إبداعه سواء في باب الدروس أو البحوث والأنشطة التطبيقية، بما يجعله مؤهلا مستقبلا للبحث عن الحلول الاستشرافية في المواضيع والمسائل التي تقابله.²¹

4. العلاقة التفاعلية بين الأستاذ والطالب:

1.4. مؤهلات أستاذ العلوم الإسلامية: تتفق الدراسات قديما وحديث على أن التعليم ليس أمرا يسيرا يمكن أن يمارسه كل من امتلك مؤهلات علمية، بل يحتاج الأمر إلى جملة من الخصائص والشروط التي يجب أن يتحلى بها الشخص حتى يتمكن من الإبداع في عملية التعليم، وعليه رصد العلماء المسلمين قديما في مختلف الكتابات التي تكلمت عن العلم والتعليم شروطا تبين مواصفات المعلم وواجباته، استنادا إلى ما وجدوه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم مع توظيفهم لخبراتهم وما كان سائدا بهم من معارف وظروف، ومن أهم هذه الشروط:

. الشفقة على الطلبة،. التواضع والورع،. الانقطاع للعلم، الاختصاص والاطلاع الواسع والخبرة، صيانة العلم من التزلف،. تجنب كسب العيش بما لا يليق بمهمة التعليم،. عدم الانتقاص من قدر العلوم الأخرى،. القدرة على اختيار المنهاج المناسب للطلبة.²²

وأشارت دراسات معاصرة إلى جملة من الشروط الواجب توفرها تتفق في الكثير منها مع الشروط التي ذكرتها المدونات الإسلامية، غير أن الفارق الجوهرى بين الاتجاهين إلغاء الجانب الإيماني من العملية التعليمية،²³ ولكن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال مختلف هذه الشروط أنها تناولت قسمين أساسيين:

الأول: يتعلق بمعارف المعلم وإمكاناته العلمية

والثاني: يرتبط بسلوكه وخصائصه الذاتية.

. **الشروط العلمية للأستاذ:** يقول ابن خلدون تأكيدا على أثر الإمكانيات العلمية للأستاذ: "إن فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد مشترك بين من شدا إلى ذلك الفن وبين من هو مبتدئ فيه، وبين العامي الذي لم يعرف علما، وبين العالم النحرير." ²⁴ واستدل بذلك بأن العلم واحد ولكن صناعته هي التي تختلف، وبقدر ما يكون القائمون على هذه الصناعة قادرين على الإحاطة بطرقها ومبادئها وقوانينها، ومهاراتها، والوقوف على مسائلها واستنباط فروعها، بقدر ما تزدهر هذه الصناعة وتتطور، أو العكس²⁵ ولا شك أنّ هذه الإحاطة لا تتوقف في زماننا على ما يحصله المتقدم لطلب التدريس بالجامعة من شهادات علمية فحسب، بل العملية تحتاج منه إلى جهود أكبر لتحقيق خبرات علمية يكتسبها ممّا يساهم به من مشاركات بالملتقيات العلمية وما يقدمه من إنجازات علمية فردية أو مشتركة، هذا فضلا عن تنوع المعرفة وعدم التوقف عند حدود التخصص، وهو أمر معمول به في الجامعة الجزائرية عند التوظيف، ورغم ذلك لا زالت العلوم الشرعية فيها تعاني من أزمة التأطير، ويمكن إيعازها لسببين:

الأول: عدم كفاية الأساتذة الرسميين مما يجعل الجامعة تستعين بأساتذة مؤقتين لا يتوفر فيهم في الغالب الشروط المطلوبة. والسبب الثاني قد يرجع لأن قسما مهما من الأساتذة الذين توفرت فيهم شروط التوظيف لا يمتلكون مهارة الأداء بشكل كافٍ وهي مهارة لا يكتسبها فقط من البحث العلمي بل يحتاج فيها إلى التكوين في مجال التدريس والمناهج التعليمية بالإضافة إلى الإمكانيات الخاصة.

لذا على كلّ من يعمل على تطوير خبراته التعليمية أن لا يتوقف عند حدود ما وصل إليه عند التوظيف من معارف وعلوم بل عليه تطويرها وتمميتها وفق ما يحدث في العالم من مستجدات واكتشافات.

(ب) . **الشروط السلوكية في الأستاذ:** إذا كانت أخلاقيات التعليم في كلّ المجتمعات تحدد مواصفات ينبغي توفرها في المعلم ، فلا شك أن طبيعة العلوم الشرعية ومهمتها تقتضي أن توفر زيادة على المعايير العلمية والمعرفية، أسس أخرى من شأنها أن تضبط عملية التدريس والتكوين، وتتعلق بسلوك الأستاذ وأخلاقه، إذا لا يتصور في أستاذ يعلم الأحكام الشرعية وآثارها في الدنيا والآخرة وهو بعيد عن هذه الأحكام والعلوم خلقيا وسلوكيا، لاشك بأن فعلا كهذا سيحدث اضطرابا وعدم توازن عند الطالب الذي جاء للجامعة في آخر مراحلها التعليمية وهو يعتقد بأنه سيأخذ علما من أهله.

إنّ الأثر الكبير للتناقض بين قول المبلغ وسلوكه على مستوى المتلقي والمجتمع عامة، جعل الشاطبي يربط عملية البيان بسلوك العالم حيث اعتبره طريقة من طرق البيان حالها حال البيان بالقول، ولم يجعل

بينهما فوارق في التأثير، ولا شك أن هذا الرأي على خطورته تنبيه من الشاطبي على قوة تأثير الفعل ، وعلى خطورة الانفصام بين ما يقوله العالم أو المدرس وبين ما يمارسه من أفعال.²⁶

وإذا كان أمر سلوك الأستاذ وأخلاقه فيه ما هو متعلق بعمله وأدائه، وفيه ما هو متصل بحياته الخاصة بعيدا عن وظيفته، فلا بد من التنبيه للأمور التي يجب توفرها في علاقته مع عمله أو الطالب، وهي:

الإخلاص: ولا يقصد به إثبات إخلاص النية لله ولكن ما يظهره الأستاذ من تمكن من المادة التي يدرسها والجهود التي يبذلها أثناء عملية الدرس، الحرص الذي يظهره للطالب في سبيل تحقيق مقاصده من التدريس.

الانضباط: ويتحقق في التزام الأستاذ بالاهتمام بالتدريس وعدم إهمال واجباته التدريسية التي هي أصل وظيفته والاهتمام بأمور أخرى وإن كانت مهمة في مساره العلمي ولكنها ثانوية إذا ما قورنت بالمهمة الأصلية، نحو كثرة المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية، دون اعتبار للحصص التي لا تدرس للطلبة، أو لا تعوض، هذا فضلا عن التأخير في مواعيد الدرس، وعدم انضباط البعض في علاقتهم مع الطلبة الذين يشرفون عليهم في بحوثهم.

التواضع: لا شك أن التعليم الجيد يعني بناء علاقة جيدة مبنها المحبة والاحترام المتبادل بين الأستاذ والطالب، ولا يمكن الكلام عن مثل هذه العلاقة مع أستاذ يفترق خاصية التواضع ولين الجانب لطلبتة، خاصة في زماننا المعاصر حيث اختلفت مناهج التكوين والرؤى، لذا على الأستاذ أن يدرك طبيعة الطالب اليوم، وأنه لن يستطيع التأثير عليه وتكوينه إلا من خلال بناء علاقة جيدة بينهما. وهو للأسف ما لا نجده عند بعض من يتولى التدريس بالجامعة، حيث مازال ينظر للطلاب بالنظرة القديمة التي كانت تلزم هذا الأخير طرقا في التعامل مع الأستاذ تحدث مساحة كبيرة بينهما.

(2) الشروط المتعلقة بالطالب: سبقت الإشارة إلى خصوصية طبيعة الدراسة في العلوم الشرعية وإلى أن من أهم مقاصد تدريسها تخريج طالب متوازن فكريا، ونفسيا، وسلوكيا، بحث يصبح قادرا على الاندماج في المجتمع ومساهما في إيجاد حلول لمشاكله، وهو ما يتطلب تدقيق النظر في توجيه الطالب اتجاه هذا التخصص، من حيث قدرته على استيعاب هذه العلوم بسبب كثرتها ودقتها، ومن حيث رغبته الفعلية للتوجه نحو الدرس الشرعي، فلا يمكن أن نتصور أن نوجه إنسانا ونخصصه في العلوم الإسلامية التي من لوازم دراستها محبتها وإخلاص النية في طلبها، وهو رافض من البداية هذا التوجه. وعليه يفترض مراعاة المسألتين:

أ). مراعاة قدرة الطالبة وإمكاناته: يلاحظ له دراية بتدريس العلوم الشرعية بالجامعة، أن هذه العلوم علوم دقيقة تحتاج إلى صبر، وإلى ذكاء، وقدرة على التحصيل، فهي وإن كانت تتدرج ضمن قائمة العلوم الإنسانية ويوجه لها عادة طلبة هذه، ولكن عند الممارسة وبداية التعليم يجد الطالب صعوبة كبيرة في استيعابها، خاصة عندما نتكلم عن الأصول والقواعد الكلية، والمنطلق، وعلم الكلام وغيرها من العلوم التي تتطلب مستوى جيد من الذكاء، والقدرة على التحليل، والربط، والاستنتاج، وهي أمور تصعب على الكثير ممن لم يتكون في مرحلة الثانوي على هذا المنهج، وعليه فمن الضروري مراعاة هذه المسألة عند

عملية التوجيه، حتى لا يتضرر الطالب من اختياره، ويجد نفسه عاجزا عن الاستمرار في هذا التخصص، والأمر نفسه ينبغي أن يراعى عند التوجيه داخل تخصصات العلوم الشرعية، فلا يكفي التفوق في المعدل بل يجب مراعاة طبيعته والمجالات التي تفوق فيها حتى يوجه للاختصاص الذي يتناسب مع هذه المجالات، والذي يمكنه من الفوق والإبداع.

ب). مراعاة رغبة الطالب في توجيهه: من المعلوم أنّ المسلم لا يستطيع أن ينفك عن دراسته للعلوم الشرعية بدء بالقرآن الكريم والسنة النبوية ووصولاً لمختلف العلوم المرتبطة بهذين الأصلين دون استحضار نية التقرب لله سبحانه ونية البحث عن مقاصد الشارع الحكيم من تشريعه، لذا تشكل الرغبة في التخصص في هذا الدرس أمراً مهماً يمكن الطالب من الانسجام بين رغباته وتطلعاته وبين ما يتقاه من معارف.

إن الغرض الأساس من تكوين طلبة في العلوم الإسلامية تخريج طالب يمتلك جملة من المواصفات أهمها: أن يكون مؤمناً بالعلم الذي يدرسه وخطورة الرسالة التي يحملها، والهدف الذي يريد تحقيقه . أن يكون متوازناً فكرياً ونفسياً: حتى ينعكس ذلك على سلوكه ويظهر في أدائه، فيصبح عندنا الإطار الذي يحركه الوازع الديني في أداء واجباته قبل الوازع الاجتماعي أو القانوني.

أن يكون باحثاً ومفكراً: وهذا وإن كانت جميع الشروط السابقة مساهمة في ذلك ولكن يبقى حب المادة والرغبة في دراستها من أهم المحفزات

. أن يكون اجتماعياً: بحيث يسهل عليه الاندماج في المجتمع والتفاعل مع جميع عناصره، والبحث عن مشكلاته وما يمكنه من حلول.

كل هذه الأمور تستوجب جهوداً كبيرة من الأساتذة ومختلف البيئة الجامعية التي تساهم في التكوين، حتى تستطيع إدماج الطلبة في هذه البيئة والعمل على ترسيخها في دواخلهم بحيث تنزل أمامهم كل حاجز نفسي أو سلوكي.

. العلاقة بين الأستاذ والطالب: قام كل من د. محمد عايد الرشدان، ود. عبد الرحمن صالح عبد الله، وأ. يحيى محمود الصمادي، بإنجاز بحث عن مؤهلات المعلم المثالي وواجباته، استناداً على جملة من الدراسات الميدانية التي أجريت في عدة مؤسسات تعليمية وجامعات أعتد فيها رأي الطالب كأساس في أغلب هذه الدراسات، وبعد القيام بتحليل المعطيات وذكر أهم النتائج المترتبة عليها يمكن ملاحظة مسألتين أساسيتين:

. تأكيد جميع الطلبة أهمية المستوى العلمي وضرورة الجهد المبذول في العملية التعليمية.
. التركيز على الأمور التي من شأنها خلق علاقة بين الأستاذ والطالب وإن اختلفت هذه الأمور بحسب اختلاف البيئة. وبحسب طبيعة الأشخاص أيضاً.²⁷

ولكن المهم في الموضوع هو جملة الشروط والواجبات التي تتعلق في غالبها بأخلاق الأستاذ وسلوكه، حيث نجد الاتفاق على المطالبة باحترام الطالب، العدل بين الطلبة، موضوعية التقويم، الشعور بالمسؤولية، الإنسانية، والإحساس بالطلبة، ولاشك أن كل هذه الأمور وغيرها مما يتفق عليه الطلبة سواء

ممن خضعوا لمثل هذه الدراسات أو من لم يخضع لها، ولكن تبين التجربة والاحتكاك، هي أمور أخلاقية في المقام الأول، ومهم توفرها في الأستاذ، لأنها قادرة على بناء علاقة قوية بينه وبين طلبته، بالتالي التمكن من الوصول بالعملية التعليمية إلى المستوى المطلوب.

خاتمة

وفي نهاية هذا المقال يمكن توصيف جملة النتائج المتوصل إليها على النحو الآتي.

. تستمد العلوم الشرعية أهميتها من طبيعتها التي تعمل على تحقيق الصلاح للإنسان في مختلف نواحي حياته وفي آخرته، ومن كونها تتعامل مع مجتمع مسلم اعتقادا وممارسة وإن ظهر اختلال كبير من الناحية السلوكية عند الكثير من حيث المعاملات خاصة ومع ذلك مازالت هذه العلوم لها مكانتها الروحية والعقدية بما يؤهلها أن تكون من أهم العلوم المساعدة في حل مختلف أزمت البلاد إن اتخذت خطة محددة لبيان كيفية الإفادة منها.

. لا يمكن لتدريس العلوم الإسلامية أن تحقق كبير فائدة إذا لم تهدف من البداية إلى وجود رابط قوي بين هذه العلوم ومستجدات الواقع، وإذا لم تدرس في إطار النظرة الكونية والبعد الحضاري لهذا الدين.

. يعتبر التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية وغيرها من العلوم التي تسعى الجامعة الجزائرية تدريسها لتكوين النخبة التي يحتاجها المجتمع، من المسائل الضرورية في خلق التواصل بين طبقات المثقفين، وفي توحيد الجهود في عملية الإصلاح والبناء، وبالتالي فقد أصبح من الضروري خلق هذا التواصل على المستوى التعليمي، ليتحقق ذلك في الواقع.

. عدم اهتمام الجامعة بالأبعاد السالف ذكرها خرّج طلبة لا يدركون في غالب الأحوال المهمة المنوط بهم فور تخرجهم ولا يقدرّون على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجههم في العملية الإصلاحية الملقاة على عاتقهم.
. عدم تركيز التكوين الجامعي على قضية المنهج وتحفيز العقل للخلق والإبداع جعل من دراسة العلوم الإسلامية في الكثير من الأحوال مجرد نقول واسترداد لما تم تداوله من علوم في فكر الأمة عبر مراحلها دون تمييز بين حال وحال ولا بين ما يمكن توظيفه وتفصيله وما لا يمكنه ذلك.

. إن النجاح في تكوين طالب متخصص في العلوم الشرعية يمتلك مؤهلات علمية وقدرة على تنزيل الأحكام وفق الحاجات، والقدرة على التحليل والنقد، وإيجاد الحلول، معناه الوصول إلى حل الكثير من الأزمات والمشاكل الاجتماعية إذا ما وضع هذا الطالب في المكان المناسبة لقدراته وطاقاته.

. التجديد والإصلاح في تدريس العلوم الشرعية، والبحث عن الطرق والآليات المناسبة لتطور العملية التدريسية وتطوير المجتمعات، أمر ضروري وملح يتطلب تكثيف الجهود، واتحاد العلوم والتخصصات، مع الوعي بأهمية المرحلة، والعمل على تفعيل هذه الجهود واقعيًا، بتوفير الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

. يعتبر الأستاذ عنصرا أساسيا في تحقيق مختلف التطلعات الدراسية لكونه المطبق للمضامين والطرق التدريسية، وبالتالي ينبغي الاهتمام باختيار الأستاذ وتكوينه تكوينا يؤهله للقيام بواجبه وتوفير جميع الوسائل التي تساعد على تكوين الطالب علميا أو سلوكيا.

الهوامش

- 1- أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي، دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، محمد الطاهر ابن عاشور، (تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط4/2015)، ص15
- 2- المرجع نفسه، ص113
- 3- التكامل المعرفي في التراث العربي الإسلامي دراسة تحليلية نقدية، وان محمد عزام محمد أمين وآخرون، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، مج 2، العدد1 أبريل 2015، ص8 المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات www.siaty.co.uk
- 4- المرجع نفسه، ص9
- 5- منهجية التعامل مع العلوم الشرعية في ظل المتغيرات المعاصرة، عماد الدين خليل، مقال ضمن أعمال بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، (عمان الأردن، 1994/1415)، ص626
- 6- مناهج العلوم الإسلامية والمتغيرات العالمية، د.قطب مصطفى سانو، ص117
- 7- أليس الصبح بقريب، ص112
- 8- عماد الدين خليل، منهج التعامل مع العلوم الشرعية في ظل المتغيرات المعاصرة، مقال ضمن أعمال بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، ص629، 628
- 9- المرجع السابق ص629
- 10- مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، ص404
- 11- الاجتهاد المقاصدي، نور الدين الخادمي، ص204
- 12- مناهج العلوم الإسلامية والمتغيرات العالمية، د.قطب مصطفى سانو، ص118
- 13- المرجع نفسه، ص129
- 14- اجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، ص40
- 15- عماد الدين خليل، منهج التعامل مع العلوم الشرعية في ظل المتغيرات المعاصرة، مقال ضمن أعمال بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، ص629، 628
- 16- طرق تدريس علوم الشريعة في التعليم الجامعي وضرورة تطويرها، د. سصري زيد الكيلاني، مقال ضمن أعمال بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، ص190
- 17- المقدمة، ابن خلدون، ج2/ ص168
- 18- أليس الصبح بقريب، ص104
- 19- التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية، فريدة صادق زوزو، <http://midad.com/article/213833>
- 20- ألتفكير الناقد، آلك فشر، ترجمة: ياسر العيني، ص15، (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، السيد للنشر، الإمارات العربية المتحدة، دط، دت)
- 21- التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية، فريدة صادق زوزو، <http://midad.com/article/213833>
- 22- مؤهلات المعلم المثالي وواجباته في نظر طلاب جامعة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، السودان، د. محمود عايد الرشدان وآخرون، مقال ضمن بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، (عمان الأردن، 1994/1415)، ص344

- 23- طريقة التدريس رؤية تربوية إسلامية معاصرة، عبد الرحمن صالح عبد الله، مقال ضمن بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، (عمان الأردن، 1994/1415)، ص 344
- 24 -المقدمة، ص 143
- 25 -الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرقي، د. عبد الأمير شمس الدين، ص 79
- 26 -بنظر الموافقات، ج 3/246
- 27-مؤهلات المعلم المثالي وواجباته في نظر طلاب جامعة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، السودان، د. محمود عايد الرشدان وآخرون، مقال ضمن بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، (عمان الأردن، 1994/1415)، ص 346 . 356